

Distr.: General
20 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

تقارير هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٨

موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للتعاون المشترك القائم بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠١٨. ويلقي التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتشجيع على اتباع نهج متسق في المسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل الإدارية والتنفيذية، سعياً إلى زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما يدعم الولايات الحكومية الدولية.

وفي عام ٢٠١٨، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية بتركيز الجهود على مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعزيز القدرات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة من خلال العمل المشترك. وشمل ذلك تعميق الفهم على نطاق المنظومة لما يسهم به الابتكار التكنولوجي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والآثار المترتبة على هذا الابتكار؛ وتشجيع الاعتراف المتبادل بممارسات الأعمال والمواءمة بينها؛ والترويج لتعزيز التعاون في مجال المشتريات؛ والتصدي للتحرش الجنسي. وظلت الشفافية والمساءلة من الأولويات الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على أنشطة التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- ١ - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، يتضمن هذا التقرير عرضاً عاماً للعمل السنوي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وهو يستجيب أيضاً لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة ٤ (ب) من قرارها ٢٨٩/٦٤ المتعلق بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، والداعي إلى إدراج معلومات مناسبة عن أعمال المجلس في تقريره الاستعراضي السنوي الذي يقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي تدرسه أيضاً لجنة البرنامج والتنسيق.
- ٢ - وشددت الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، على دور منظومة الأمم المتحدة في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة، التي هي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأشارت إلى الميزة النسبية لمنظومة تتوافر لها الموارد الكافية وتتحدى بالنجاعة والانسجام والكفاءة والفعالية.
- ٣ - وأحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها ٢٦٩/٧٣، بالتقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٨ (E/2018/48)، حسبما أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين (انظر A/73/16، الفصل الثالث - ألف).
- ٤ - ويشتمل هذا التقرير على أبرز الأنشطة الرئيسية التي تم تنفيذها في عام ٢٠١٨ برعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين. وباعتباره هيئة تنسيق، يقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين وأثنان من آلياته الفرعية، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بتعزيز اتساق السياسات وأسلوب الإدارة بغية زيادة فعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها. وتتفق أنشطة المجلس مع الولايات الحكومية الدولية وتدعم أولويات الدول الأعضاء.
- ٥ - وعند تولي الأمين العام منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، دعا إلى تنشيط منظومة الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية لتعددية الأطراف الفعالة وأداة ملائمة جداً لمواجهة التحديات العالمية وبلورة العمل الجماعي. وفي إطار التزام الأمين العام بزيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وافق المجلس (انظر CEB/2017/2) على إخراج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - المعروفة حالياً باسم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - من هيكل مجلس الرؤساء التنفيذيين وإعادة تشكيلها برئاسة نائبة الأمين العام. وظل تحقيق التنسيق والاتساق في مجال السياسات على نطاق المنظومة بشأن المسائل البرنامجية والإدارية من مسؤولية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على التوالي.
- ٦ - والهدف من هذا التقرير توضيح الطريقة التي قام بها مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية، طوال عام ٢٠١٨، بتركيز الجهود على مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية دعماً للخطة العالمية. وشملت هذه الجهود تعميق الفهم على نطاق المنظومة لآثار الابتكار التكنولوجي وما يسهم به هذا الابتكار في تحقيق الأهداف؛ والتوصل إلى موقف موحد بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات؛ وتعزيز الاعتراف المتبادل بممارسات الأعمال والمواءمة بينها؛ والترويج لتعزيز التعاون في مجال المشتريات؛ والتصدي للتحرش الجنسي.
- ٧ - وظلت الشفافية والمساءلة من الأولويات الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ففي عام ٢٠١٨، واصل المجلس ما درج عليه من حيث المشاركة بنشاط في عمليات تبادل الآراء الموضوعية مع الدول الأعضاء عن طريق الحوارات الرسمية وغير الرسمية وزيادة إثراء المعلومات المتوافرة على موقعه الشبكي

(www.unsceb.org). كما واصل المجلس التنسيق مع الهيئات الأخرى المشتركة التمويل، ولا سيما لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات.

ثانياً - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٨ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٨/٧٠، الذي أكدت فيه الجمعية على الدور الرئيسي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في كفالة الدعم المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ركز المجلس حل اهتمامه في عام ٢٠١٨ على تعزيز التنسيق والاتساق في مجال السياسات والبرامج على نطاق المنظومة للتعامل مع المخاطر والفرص الناشئة عن الاتجاهات العالمية الرئيسية والتحديات الناشئة. وفي هذا السياق، أولى المجلس اعتباراً خاصاً للآثار الاجتماعية الاقتصادية التي تترتب على التكنولوجيات الجديدة والفرص التي يوفرها الابتكار للتجديد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - وقد تعين على منظومة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة أن تواجه وتتعامل مع ما يترتب على الابتكار العلمي والتكنولوجي من أثر إيجابي وسلبي على حد سواء في التنمية المستدامة ورفاه الإنسان، حسبما تبرزه خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سلمت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٢/٧٢ المتعلق بأثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالدور الحيوي الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا والابتكار في تيسير الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التعليم وحماية البيئة. وأصبحت هذه المسألة بشكل متزايد موضع نقاش بين الهيئات والمنتديات والآليات الحكومية الدولية، بما في ذلك الهيئات المحددة في قرار الجمعية العامة ١٧/٧٣. وحيث أن مجلس الرؤساء التنفيذيين أخذ الدعوات الواردة في تلك القرارات في الاعتبار، فقد تناول الموضوع أولاً في عام ٢٠١٧، حيث نظر في ما يحتمل أن يترتب على التكنولوجيات سريعة التطور من تحديات وفرص وآثار اجتماعية واقتصادية وبيئية واستنتج أن منظومة الأمم المتحدة تؤدي دوراً هاماً في دعم الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تسخير فوائد التكنولوجيات الجديدة مع التصدي لمخاطرها والتقليل إلى أدنى حد من آثارها المزعزعة للاستقرار.

١٠ - وبناء على تلك المداولات، شارك مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨، في مناقشة متعمقة بشأن أثر التكنولوجيات الجديدة والناشئة على التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على قدرتها على الإسهام في التعجيل بتحقيق الأهداف. ومع التسليم بأن الابتكار التكنولوجي قد يُمكّن المجتمعات من التقدم بسرعة نحو التنمية المستدامة، شدد المجلس على أن صعوبة الوصول إلى البنية التحتية، إلى جانب الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع، تشكل عقبات كبيرة تعيق سعي البلدان النامية إلى تسخير فوائد التكنولوجيات الجديدة. وثمة حاجة إلى رؤية شاملة طويلة الأجل لمستقبل شديد التأثير بالابتكارات التكنولوجية من أجل التركيز في مجال الاستثمار على الناس، وخاصة الشباب، بغية تهيئتهم لمواجهة حقائق المستقبل. ويمكن للأمم المتحدة، كمنبر للحوار، أن تساعد في توجيه عملية الابتكار التكنولوجي نحو حماية التقدم البشري، وتعزيز رفاه الناس وحماية حقوق الإنسان.

١١ - وبغية مواصلة تعزيز الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، كلف مجلس الرؤساء التنفيذيين لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بتعميق ما تقوم به من دراسات تحليلية ومواصلة العمل المشترك المتعلق بأثر الابتكارات التكنولوجية على التنمية المستدامة وتعزيز القيم المشتركة لتوجيه جهود منظومة الأمم المتحدة في هذه الحقبة التي تشهد تغييراً تحويلياً. كما اعتبر من المساعي الهامة على نطاق المنظومة تحقيق انخراط أكثر منهجية مع الشباب بناءً على المبادرات القائمة. وهذا العمل المتعلق بالابتكار التكنولوجي على نطاق المنظومة يرتبط باستراتيجية الأمين العام الجديدة بشأن التكنولوجيات الجديدة التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٨، ويوفر الدعم لها^(١). ويتمثل الهدف من الاستراتيجية في توضيح الطريقة التي ستدعم بها منظومة الأمم المتحدة استخدام التكنولوجيات الجديدة لتسريع تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ومواءمتها مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد ومعايير القانون الدولي.

١٢ - وفي دورتيه العاديتين الأولى والثانية لعام ٢٠١٨، وتكملة لمداولاته بشأن الاتجاهات الناشئة والآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة في التنمية المستدامة، أجرى مجلس الرؤساء التنفيذيين، بدعم من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، مناقشات متعمقة بشأن الحاجة إلى التغيير داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز قدرات كيانات المنظومة وتحسين أساليب عمل المنظومة من أجل دعم الدول الأعضاء بشكل أفضل في سياق مستقبل آخذ في التطور. وقد اعتبر ذلك أمراً أساسياً لتمكين منظومة الأمم المتحدة من أداء ولاياتها المتمثلة في توفير الخدمات للبلدان المستفيدة من برامجها بمزيد من الكفاءة والفعالية وتوسيع نطاق جهدها الجماعي للمساعدة في تحقيق الأهداف.

١٣ - وعلى وجه التحديد، فإن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨، إدراكاً منهم لضرورة دمج الابتكار داخل كيانات منظومة الأمم المتحدة وعلى نطاق المنظومة، وافقوا على وضع خطة خاصة بكل مؤسسة على حدة من أجل بناء القدرات اللازمة لإيجاد ثقافة الابتكار، بما في ذلك تشجيع الشراكات التي تعزز الابتكار. كما التزم الأعضاء بإنشاء هيكل أو آليات مؤسسية لدعم الابتكار وتسخير عوامل التغيير داخل مؤسساتهم. وتيسيراً لتلك الجهود، دعا المجلس إلى وضع مجموعة أدوات للابتكار من أجل التعريف بالممارسات الرائدة وتوفير التوجيه لكيانات الأمم المتحدة. وكلفت شبكة الأمم المتحدة للابتكار^(٢)، وهي مجتمع غير رسمي تعاوني يضم مبتكرين من جميع رتب الموظفين وكيانات الأمم المتحدة ومراكز العمل، بقيادة تلك العملية ومواصلة دعم المجلس من خلال تقديم آراء ثاقبة بشأن الابتكار ودعم اتخاذ إجراءات محددة.

١٤ - وفي دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨، استعرض أعضاء المجلس إطار مجموعة من أدوات الابتكار من المقرر إصدارها في عام ٢٠١٩، واختباراً لإثبات جدوى مفهوم مجموعة الأدوات. وشمل الإطار تقييماً ذاتياً تشخيصياً وأفضل أدوات الوحدات النموذجية المتعلقة بالمجالات الخمسة، وهي استراتيجية الابتكار، والشراكات، والهيكل، والثقافة، والتقييم. وسلم أعضاء المجلس بقدرة الإطار على مساعدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في أن تصبح أكثر قدرة على تشجيع الابتكار وتوسيع نطاقه، واقرروا بإمكانية استفادة الموظفين على نطاق المنظومة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي تنطوي عليها مجموعة

(١) www.un.org/en/newtechnologies/images/pdf/SGs-Strategy-on-New-Technologies.pdf

(٢) www.uninnovation.network

الأدوات. أما الغرض من مجموعة الأدوات، فهو تكملة ودعم التحول المؤسسي الأوسع الذي سيحول ممارسة الابتكار إلى أولوية أساسية في جميع جوانب عمل المنظمة.

١٥ - وشاركت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في سياق متابعة توجيهات مجلس الرؤساء التنفيذيين ودعم استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة، في سلسلة من الدراسات التحليلية المتعمقة لأثر التكنولوجيات الجديدة على تحقيق الأهداف، مع التركيز بشكل خاص على المنظورات والاحتياجات الفريدة للبلدان النامية بوصفها من الاعتبارات الشاملة والجامعة لذلك العمل. وكان الهدف من هذا المسعى التوصل إلى فهم موحد للتحديات المعقدة التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة وإمكاناتها في دفع عجلة التقدم البشري والتنمية المستدامة، ومعرفة مشتركة بتلك التحديات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظرت اللجنة في الذكاء الاصطناعي ومستقبل الأغذية والعمل والتعليم والتعلم.

١٦ - وما أسهم في إثراء مداورات اللجنة حوار مع مبعوث الأمين العام المعني بالشباب وأعضاء في شبكة "شباب الأمم المتحدة"، وهي شبكة غير رسمية تضم ٧٠٠ موظف شاب من مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وقد ساعد الحوار اللجنة في مراعاة منظور الشباب بشأن القضايا التي ستؤثر بشكل كبير على المجتمعات في المستقبل.

١٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها الخامسة والثلاثين، في ورقة تحليلية عن مستقبل الأغذية، أعدت من خلال عملية استشارية مشتركة بين الوكالات بقيادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وإذ سلمت اللجنة بالحاجة إلى تحول ريفي شامل وعادل ومستدام من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لاحظت إمكانات تأثير التكنولوجيات الجديدة تأثيراً إيجابياً على هذا التحول. وفي الوقت نفسه، أقرت اللجنة بأن التكنولوجيات لن تكون سوى بعد واحد من الأبعاد الهامة العديدة التي تحدد مستقبل الأغذية والتي يتعين تناولها بشكل كلي. وشملت الجوانب الأخرى التي ناقشتها اللجنة مسائل الحوكمة، والتغيرات الديموغرافية، والديناميات الاجتماعية، وتحركات السكان، والنزاع، والعوامل البيئية والمناخية. وأكدت اللجنة من جديد مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" كمبدأ توجيهي لخطة عام ٢٠٣٠ وشددت على التزام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز النظم الغذائية الشاملة والمنصفة والمستدامة من خلال أداء دورها التنظيمي والسياساتي والاستشاري على نحو فعال دعماً لجهود الدول الأعضاء.

١٨ - وفي حين أن التقدم المحرز في مجال الذكاء الاصطناعي قد تنشأ عنه مجموعة من الفوائد المتصلة بالتنمية، فمن المحتمل أيضاً أن يؤدي إلى زعزعة المجتمعات بطرق جوهرية. وأكدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين، اعترفاً منها بالقوة التحويلية للذكاء الاصطناعي كقوة من أجل الخير، على الحاجة إلى القيام باستثمارات كبيرة في بناء القدرات من أجل تسخير القوة التحويلية للذكاء الاصطناعي بطريقة تفيد الأشخاص المعرضين لخطر تركهم خلف الركب، وخاصة في البلدان النامية. وإذ شددت اللجنة على الطبيعة المعقدة المتعددة الأبعاد للذكاء الاصطناعي، وافقت على أن يتم وضع، بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات، نهج استراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخريطة طريق لدعم البلدان النامية في تعزيز القدرات على التعامل مع الفرص والمخاطر التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، لتتضمن فيهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في دورتها السابعة والثلاثين، في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

١٩ - وعند النظر في الأثر المجتمعي للذكاء الاصطناعي سريع التطور والتكنولوجيات الناشئة الأخرى، يكون المشهد المتغير لفرص العمل والحاجة إلى تحويل النظم التعليمية وفقاً لذلك من بين الاهتمامات ذات الأولوية. وفي قرارها ٢٣٥/٧٢، أكدت الجمعية العامة أن مستقبل العمل يتطلب التمتع بالقدرة على التكيف والأخذ بنهج دورة الحياة في مجالي التعليم والتعلم.

٢٠ - وبناء على ذلك، استعرضت اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين مشروع استراتيجية بشأن مستقبل العمل، أعد بقيادة منظمة العمل الدولية، وحددت رؤية مشتركة ومبادئ توجيهية وعناصر رئيسية للتنفيذ. وتهدف تلك المبادرة المنسقة إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على توفير التوجيه الكافي في مجال السياسات استجابة لاتجاهات العمالة الجديدة وتخفيف أثر التكنولوجيات الجديدة على فرص العمل. ولاحظت اللجنة أن الاستراتيجية، من خلال الترويج على نحو منصف وشامل لتوفير فرص العمل اللائق للجميع، تنطوي على إمكانيات كبيرة للمساهمة في ضمان عدم ترك أحد خلف الركب، على النحو المطلوب في خطة ٢٠٣٠. وبالنظر إلى الطبيعة السريعة والمتقلبة للتغيرات المجتمعية، فقد أكدت أيضاً على الحاجة إلى التعلم مدى الحياة، وخاصة في مجال المهارات الرقمية. ومن المتوقع أن تنجز اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج هذا العمل في النصف الأول من عام ٢٠١٩ بالتزامن مع المبادرة المثوية المتعلقة بمستقبل العمل التي أطلقتها منظمة العمل الدولية^(٣).

٢١ - وفي سياق تكملة عملية استكشافها لمستقبل العمل، تناولت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج أيضاً مسألة مستقبل التعليم والتعلم. ونظرت اللجنة في سبل دعم البلدان في الاستخدام الأفضل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها من التقنيات المبتكرة لأغراض التعلم ومعالجة الثغرات في البيانات في مجال التعليم. كما أكدت على استخدام التكنولوجيا لتعزيز التعلم طوال دورة الحياة؛ وأهمية ضمان أن تكون الحكومات مجهزة تجهيزاً جيداً لإدارة مخاطر الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الجديدة لأغراض التعلم؛ والحاجة إلى دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى ضمان تقاسم المكاسب المحققة من التكنولوجيات الجديدة على نطاق واسع.

٢٢ - ووضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) خارطة طريق لنهج استراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التعليم والتعلم الشاملين والمنصفين والمبتكرين للجميع من خلال عملية استشارية مشتركة بين الوكالات. ووافقت اللجنة على إعطاء الأولوية لتنفيذ عدد محدود من الأنشطة الحيوية في المجالات التي يتسم فيها الانخراط على نطاق المنظومة بأكملها والعمل الجماعي بقيمة مضافة ويشكلان تكملة للأنشطة والآليات القائمة بالفعل، بما في ذلك تنفيذ إعلان وإطار عمل إنشيوين من أجل تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تنظر اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في الصيغة النهائية لمشروع النهج الاستراتيجي في دورتها السابعة والثلاثين.

٢٣ - وطيلة الفترة التي بذلت فيها الجهود الرامية إلى التوصل إلى فهم أعمق على نطاق المنظومة للآثار المترتبة على التكنولوجيات سريعة التطور في تحقيق الأهداف، شددت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج باستمرار على أن المسؤولية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة هي ضمان ألا تكون البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، فضلاً عن أفقر وأضعف أفراد مجتمعاتها، عرضة لمزيد من الحرمان وللتخلف عن الركب

(٣) انظر www.ilo.org/global/topics/future-of-work/lang-en/index.htm.

نتيجة تطبيق التكنولوجيات الجديدة. وبغية توجيه مسارات عملها الجارية وتركيزها على النحو المناسب، اضطلعت اللجنة بتحليل، أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تناول الشواغل والاحتياجات والتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على ”البلدان الأكثر فقراً“، وعلى سبل دعم تحقيقها للأهداف في عالم سريع التغير.

٢٤ - وكانت مشكلة المخدرات العالمية مسألة أخرى تطلبت اهتمام مجلس الرؤساء التنفيذيين على سبيل الأولوية في عام ٢٠١٨. وتمثل المشكلة، التي تؤثر على حوالي ٢٧٥ مليون شخص^(٤)، تحدياً عالمياً معقداً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة والسلام والأمن والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. لذلك فإن مكافحة مشكلة المخدرات جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف. وباعتماد الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال“ (القرار د١ - ١/٣٠، المرفق)، أكد قادة العالم من جديد الحاجة إلى معالجة الأسباب والعواقب الرئيسية لمشكلة المخدرات العالمية بطريقة متسقة ومنسقة. واستجابة للدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنسيق بين الوكالات وتعزيز الاتساق على جميع المستويات فيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية (انظر E/2017/28، قرار لجنة المخدرات ١/٦٠، المرفق)، تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ قبل انعقاد الجزء الوزاري من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٩ في فيينا.

٢٥ - وعقد مجلس الرؤساء التنفيذيين مداولات بشأن موضوع ضمان موقف مشترك بين كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل توجيه دعمه للاجتماع المعقود على المستوى الوزاري، على أساس ورقة مناقشة أعدت برعاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج من خلال عملية استشارية تولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقدمت الورقة لمحة عامة عن مشكلة المخدرات العالمية وتحليلاً للمسائل الرئيسية المحيطة بما يتصل بها من خطاب في مجال السياسات العامة الدولية واقتُرحت موقفاً مشتركاً للأمم المتحدة لاعتماده من قبل مجلس الرؤساء التنفيذيين (انظر CEB/2018/2، المرفق الأول)، يتضمن مبادئ والتزامات مشتركة بالعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة دعماً لقرارات الدول الأعضاء.

٢٦ - ووفقاً للموقف المشترك، تشابك مشكلة المخدرات العالمية مع العديد من جوانب خطة عام ٢٠٣٠. وكرر الموقف المشترك التأكيد على التزام منظومة الأمم المتحدة القوي بدعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ استجابات تكون فعالاً متوازنة وشاملة ومتكاملة وقائمة على الأدلة وعلى حقوق الإنسان وموجهة نحو التنمية ومستدامة من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية في إطار الاتفاقيات الثلاث للمراقبة الدولية للمخدرات وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وبالتالي دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٧ - وعند اعتماد الموقف المشترك في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨، شدد مجلس الرؤساء التنفيذيين على التزام منظومة الأمم المتحدة القوي بتعزيز دعمها لتنفيذ الوثيقة الختامية لدورة الجمعية

(٤) انظر التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٨ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.18/XI.9).

العامية الاستثنائية لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية من خلال التنسيق بين الوكالات. كما عكس الموقف المشترك التزاماً قوياً على نطاق المنظومة بمواصلة تسخير أوجه التآزر وتعزيز التعاون والتآزر بين الوكالات، من خلال الاستفادة المثلى من الخبرات على نطاق جميع كيانات الأمم المتحدة، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوصفه إدارة الأمانة الرائدة المعنية بالمسألة ومع لجنة المخدرات بوصفها هيئة تقرير السياسات في الأمم المتحدة المنوط بها المسؤولية الأولى عن المسائل المتعلقة بالمخدرات.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٨، تناولت اللجنة أيضاً عدداً من البنود التي سبق أن وردت في جدول أعمالها. وبناءً على التكليف الصادر عن الجمعية العامة^(٥) منذ عام ٢٠١٣، ما فتئ مجلس الرؤساء التنفيذيين يدعم عملية تنسيق وتنفيذ المتابعة التي تتم على نطاق المنظومة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في المؤتمر الرابع للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، من خلال تقديم تقارير منتظمة إلى لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. ووفقاً للإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٦)، أدرج المجلس منذ ذلك الحين في جدول أعماله مسألة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، وذلك بهدف تعزيز الفعالية العامة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة كل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وقدرة تلك البلدان على جذب هذا الاستثمار.

٢٩ - ونظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتيها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين، المعقودتين في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على التوالي، في التقدم المحرز في تلك المواضيع، بما في ذلك في أنشطة اللجنة التقنية المشتركة بين الوكالات في مجال تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، حسبما أفاد به مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأحاط مجلس الرؤساء التنفيذيين علماً بالتقارير وشجع جميع الكيانات ذات الصلة على التعاون عن كثب مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع اسم البلدان من القائمة والانتقال السلس^(٧) من أجل تقديم الدعم للخروج من فئة أقل البلدان نمواً وكذلك للتعاون مع مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً ودعم عمله، بسبل منها النظر في إمكانية انتداب الموظفين.

٣٠ - علاوة على ذلك، في عام ٢٠١٨، عاودت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج النظر في موضوع التحضر المستدام. وفي دورتها الحادية والثلاثين، في مارس/آذار ٢٠١٦، أقرت اللجنة، واعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين فيما بعد، الورقة المتعلقة بالتوسع الحضري والتنمية المستدامة التي أعدت بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)^(٨)، باعتبارها إسهاماً على نطاق المنظومة في الالتزام الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة بدعم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المئول الثالث)، المعقود في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وإعادة تأكيد لهذا

(٥) عملاً بعدد من قرارات الجمعية العامة، ومن بينها القرار ٢٤٢/٧٣ الصادر مؤخراً.

(٦) انظر قراري الجمعية العامة ٢٩٤/٧٠، الفقرة ٦٩، و ٢٤٢/٧٣، الفقرة ٢١.

(٧) أنشأها في نهاية عام ٢٠١٧ مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون الوثيق مع عدة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

(٨) www.unsceb.org/CEBPublicFiles/Urbanization%20and%20Sustainable%20Development_.a%20UN%20system%20input%20to%20the%20New%20Urban%20Agenda-ODS.pdf

الالتزام الجماعي. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧٢ المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، الذي دعت فيه الجمعية موئل الأمم المتحدة، من بين كيانات أخرى، إلى الإسهام في وضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وافقت اللجنة، في دورتها السادسة والثلاثين، على إنشاء فريق عمل محدد المدة، بقيادة موئل الأمم المتحدة، ليوصل العمل، استناداً إلى ورقة عام ٢٠١٦، العمل على وضع استراتيجية على نطاق المنظومة، وذلك بهدف زيادة تعزيز وتنشيط الجهود المنسقة مع مراعاة التطورات ذات الصلة التي استجذبت منذ ذلك الحين على الصعيد العالمي وداخل منظومة الأمم المتحدة.

ثالثاً - تحسين المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة وبث روح الابتكار فيها

٣١ - في عام ٢٠١٨، واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين جهوده الرامية إلى تعزيز وتنسيق الإصلاحات المتعلقة بالمسائل الإدارية والتنظيمية عن طريق تعزيز ودفع عجلة التنسيق الإداري والاعتراف المتبادل بممارسات الأعمال والمواءمة بينها. وإن عمل اللجنة يضرب بجذوره في الولايات الناشئة عن قراري الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ و ٢٤٣/٧١.

٣٢ - وحظيت مكافحة التحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باهتمام اللجنة على سبيل الأولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وبغية الالتزام باتباع نهج عدم التسامح إطلاقاً مع التحرش الجنسي، وتعزيز جهود الوقاية والاستجابة التي تكون الضحايا محوراً، وتعزيز بيئة عمل آمنة وشاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أنشئت فرقة العمل المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين بقيادة رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

٣٣ - وخلال عام ٢٠١٨، وضعت فرقة العمل، التي تتألف من كبار المسؤولين من أكثر من ٤٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة، تعريفاً موحداً للتحرش الجنسي، ومجموعة من المبادئ المشتركة لسياسة عامة منسقة بشأن التحرش الجنسي، ودليلاً للمديرين بشأن كيفية منع التحرش الجنسي والتصدي له في مكان العمل وإطار عمل لإنشاء قاعدة بيانات خاصة باستبعاد ذوي السوابق في مجال التحرش الجنسي على نطاق المنظومة. وفي دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨، عقد مجلس الرؤساء التنفيذيين مناقشة خاصة بشأن التصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ووافق المجلس على جميع المنجزات المستهدفة المذكورة أعلاه وأصدر بيانه المشترك الذي أكد فيه على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة مكان عمل يشعر فيه الموظفون بالتقدير وبالقدرة على الإعراب عن آرائهم ولا يُسمح فيه إطلاقاً بالتسامح مع التحرش الجنسي.

٣٤ - وفي المرحلة الثانية من عملها، أنجزت فرقة العمل النواتج المشتركة الإضافية التالية: وضع واعتماد سياسة عامة نموذجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التحرش الجنسي؛ وإطلاق قاعدة البيانات الخاصة بالتحرش عن السوابق في مجال التحرش الجنسي؛ وتوسيع نطاق المبادئ التوجيهية المتعلقة بقاعدة البيانات الخاصة باستبعاد ذوي السوابق في مجال التحرش الجنسي بحيث تشمل أحكاماً تتعلق بادعاءات التحرش الجنسي التي لم يُبت فيها بعد؛ وتقييم مختلف الخطوط الساخنة وخطوط الاتصال للمساعدة التي تتيحها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتقديم مقترحات بشأن وضع إطار للخطوط الساخنة وخطوط الاتصال للمساعدة وفقاً لمعايير أفضل الممارسات؛ وإعداد مشروع مدونة قواعد سلوك نموذجية ودليل للتنفيذ من

أجل منع التحرش الجنسي خلال المناسبات التي تعقدها الأمم المتحدة أو المتصلة بها. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظمت فرقة العمل واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضاً اجتماعاً مشتركاً لهيئات التحقيق بشأن الحماية من الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي والتحرش الجنسي. وستواصل فرقة العمل عملها في عام ٢٠١٩، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز القدرة على التحقيق وتحسين التحقيقات المتعلقة بالتحرش الجنسي.

٣٥ - وبناء على تكليف مباشر آخر صادر عن مجلس الرؤساء التنفيذيين بتعميم الابتكار من أجل تحسين ممارسات الأعمال، أولت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى خلال عام ٢٠١٨ أولوية خاصة لدعم تحقيق رؤية المجلس بشأن الابتكار. وفي كل من دورتيها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين، وكذلك خلال معتكف مخصص، شاركت اللجنة في سلسلة من المناقشات حول دمج الابتكار في ممارسات الأعمال وتعميمه داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعلى نطاقها.

٣٦ - وأبرزت اللجنة الأهمية الاستراتيجية لتكليف أساليب العمل والتكنولوجيات الجديدة والاستفادة منها بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة من أجل الوفاء بولاياتها في فترة من التغير السريع. وكان الهدف من تلك المناقشات التمكين من الابتكار وتشجيعه في إطار المهام التنظيمية وفي جميع المؤسسات من خلال وضع مجموعة من المبادرات المحددة والقابلة للتعديل التي يتعين تعزيزها كجزء من أولويات اللجنة في إطار خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وتشمل هذه المبادرات إقامة معارض ومختبرات للابتكار من أجل تهيئة بيئة مواتية تمكن الموظفين على جميع المستويات من الابتكار؛ وتنظيم مؤتمر عُقد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ حول موضوع "مستقبل الخدمات المالية" من أجل توفير مصدر يستلهم منه لتعزيز الابتكار في مهام الإدارة المالية في منظومة الأمم المتحدة؛ واعتماد منصة Unite Ideas كمنصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لالتماس المقترحات من عامة الجمهور. وسعياً إلى تعبئة التفكير الابتكاري على جميع المستويات، رحبت اللجنة بممثلي شبكة "شباب الأمم المتحدة" وشبكة الأمم المتحدة للابتكار للمشاركة في الدورات ولطرح منظورات جديدة خلال مداولات اللجنة.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٨، أحرزت اللجنة تقدماً ملحوظاً في الأولويات الاستراتيجية الأخرى. وفي أعقاب المناقشات التي دارت في اللجنة وفي المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعبيراً عن التزامهم القوي بالمضي قدماً بالتغيير على الصعيدين العالمي والقطري في عمليات تسخير الأعمال، وقع الأمين العام و ١٣ من الرؤساء التنفيذيين الآخرين^(٩) بيان اعتراف متبادل يلزم الكيانات التابعة لكل منهم بالعمل وفقاً لمبدأ الاعتراف المتبادل بأفضل الممارسات من حيث السياسات والإجراءات، وذلك بهدف تيسير التعاون النشط بين الوكالات وتقليل تكاليف المعاملات التي تتكبدها الحكومات والوكالات المتعاونة. وجاء البيان كاستجابة مباشرة لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ ولتقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة (A/72/684-E/2018/7).

(٩) حتى الآن، وقع على البيان الرؤساء التنفيذيون لبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

وقد تضمن بشكل خاص اعترافاً بأن تنفيذ استراتيجية تسيير الأعمال على الصعيد القطري يتطلب إحراز تقدم في الاعتراف المتبادل بالسياسات والإجراءات من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيركز تنفيذ المبادئ الواردة في البيان في البداية على مجالات الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات واللوجستيات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخدمات المرافق.

٣٨ - وفي مجال الموارد البشرية، تعاونت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، من خلال شبكة الموارد البشرية التابعة لها، بنشاط مع لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن عدد من جهود الاستعراض والإصلاح، بما في ذلك استعراض شامل لنظام تسوية مقر العمل واستعراض للمنهجية المستخدمة حالياً في تحديد التعويضات للموظفين المعيّنين محلياً. وواصلت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى عملية التبادل الداخلي للخبرات والممارسات التي تضطلع بها وحوارها مع الجهات الشريكة الخارجية بشأن أفضل الممارسات والابتكارات في مختلف مجالات إدارة الموارد البشرية، بما شمل إجراء مناقشات متعمقة مع الجهات الشريكة في مجال التكنولوجيا بشأن إمكانيات توسيع نطاق الاتصال بالموهب وتوجيهه، لا سيما بالنسبة إلى المرشحات المؤهلات. ومن الأمثلة الأخرى على التحوار مع الجهات الشريكة الخارجية حلقة عمل مشتركة بشأن الشراكة والابتكار عقدها خبراء تقنيون من شبكة الموارد البشرية مع مكتب اختيار الموظفين الأوروبي لاستخلاص الدروس المستفادة وتحديد إمكانيات التعاون فيما بين الوكالات في مجالي التقييم والاختبار. وفي عام ٢٠١٨، قامت المنظمات المشاركة في شبكة الموارد البشرية بتشغيل مركز عالمي تجريبي منشأ حديثاً لتوفير خدمات الموارد البشرية المشتركة، وتحديدًا لتصنيف الوظائف والتحقق من الجهات المرجعية^(١٠).

٣٩ - واستجابة للالتزام الأمين العام القوي والمستمر بواجب الحرص على موظفي الأمم المتحدة في جميع البيئات التي تكون الأمم المتحدة موجودة فيها، واستجابة للأولوية التي توليها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى للقيام بإصلاحات من أجل تعزيز قدرة المنظمة على تحقيق ذلك الهدف أثناء تنفيذ الولايات المنصوص عليها في الميثاق، أحرزت اللجنة تقدماً في العمل الذي تقوم به من أجل توسيع نطاق واجب الحرص بحيث يشمل مراكز العمل الشديدة الخطورة، بما في ذلك وضع التدابير التي تؤثر في الموظفين الوطنيين؛ ووضع إطار لإدارة المخاطر لأغراض واجب الحرص؛ وتوسيع نطاق الدعم النفسي والاجتماعي المقدم إلى الموظفين وتنفيذ تدابير استراتيجية الصحة العقلية الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - وواصلت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى عملها بشأن المواءمة في مجال العقود المصرفية، مع إنجاز اتفاقات مصرفية محلية مشتركة في أربعة بلدان إضافية^(١١) في عام ٢٠١٨، مما أدى إلى انخفاض عام في الرسوم المصرفية والمخاطر التشغيلية.

٤١ - وعززت شبكة المالية والميزانية تركيزها على النهج الابتكارية في مجال الشؤون المالية، اعترافاً منها بضرورة أن تنظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصورة جماعية في الكيفية التي يمكن بها للابتكار والأتمتة تحسين الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة في مجال الشؤون المالية. وجمع المؤتمر حول موضوع "مستقبل الخدمات المالية" العديد من المتحدثين الرئيسيين ذوي الخلفيات والخبرات المتنوعة لتقديم آراء

(١٠) انظر <http://onehr.webflow.io>.

(١١) بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وصربيا، ومدغشقر، وميانمار.

ثاقبة بشأن أوجه التقدم في مجال الابتكار المتعلق بالشؤون المالية وتوفير مصدر يستلهم منه لإتاحة الفرص من أجل تعزيز الابتكار في مهام الإدارة المالية في منظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - وعملاً بالجزء رابعاً من قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧١ بء، اختتم الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى دراسته لخيارات أخرى من شأنها زيادة الكفاءة واحتواء تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من خلال تحليل القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحديد وتمويل وإدارة خطط التأمين الصحي المناسبة وأموال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والالتزامات المتعلقة به. وشمل العمل إجراء مفاوضات جماعية مع جهات تقدم الرعاية الصحية وشركات إدارة مطالبات التأمين؛ ومواءمة المبادئ التي توجه تقييم الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ وتحليل مدى ملائمة الفرص المتاحة للاشتراك في التغطية الأولية في إطار خطط التأمين الصحي الوطنية وإمكانية تطبيقها والآثار المالية المترتبة عليها. وتم الانتهاء من إعداد التقرير النهائي للفريق العامل (A/73/662) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤٣ - واستجابة لقراري الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ و ٢٤٣/٧١، اللذين طلبا إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستكشف مزيداً من فرص التعاون في مجال المشتريات، واصلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى جهودها الرامية إلى تعزيز الاعتراف المتبادل بممارسات الأعمال والمواءمة بينها تحت مظلة بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وهي بوابة المشتريات المشتركة التي تجمع بين موظفي المشتريات في الأمم المتحدة وأوساط البائعين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تعهدت ٢٩ مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة^(١٢) قائمة بأتعين على البوابة العالمية للمشتريات وإن ١٦ مؤسسة^(١٣) كانت قد حققت أو تعزم تحقيق التكامل بين نظام مركزي لتخطيط الموارد و/أو نظام شراء إلكتروني والمنصة. كما نشرت شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى مبادئ توجيهية منسقة محدثة للمشتريات كجزء من الدليل الجديد للممارسة في مجال المشتريات في الأمم المتحدة. وتم إطلاق العديد من المبادرات الأخرى خلال عام ٢٠١٨ وما زالت جارية، منها على سبيل المثال الشراء التعاون لمعدات تكنولوجيا المعلومات،

(١٢) مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والأمانة العامة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية.

(١٣) منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي (نظم قائمة بذاتها، مع احتمال تحقيق التكامل في المستقبل)، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية.

وتحديد السلع عالية القيمة لأغراض عمليات الشراء المشتركة ووضع منهجية مشتركة للأمم المتحدة لحساب الوفورات في المشتريات.

٤٤ - كما أنشأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى فرقة عمل جديدة متعددة الوظائف معنية بإدارة المخاطر، أطلقت نموذجاً مرجعياً لإدارة المخاطر على نطاق المنظومة يشكل أداة لوضع أسس المقارنة ودليل تنفيذ لمؤسسات الأمم المتحدة في مجال تعزيز إدارة المخاطر، وخاصة في سياق تفويض أكبر للسلطة.

٤٥ - واعترافاً منها بضرورة توسيع نطاق تركيزها من أجل تحقيق التحول الاستراتيجي والرقمي لمنظومة الأمم المتحدة ككل، اعتمدت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دورتها الحادية والثلاثين، بالإجماع، اقتراح تغيير اسمها إلى الشبكة الرقمية والتكنولوجية. وفي ضوء ذلك الاتجاه الجديد، أنشأت الشبكة مجموعات فرعية لتعزيز تبادل المعارف في ثلاثة مجالات ذات أهمية استراتيجية: الابتكار في مجال التكنولوجيا، والتحول في تسيير الأعمال، والتحول في البنى التحتية.

٤٦ - واعتمدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في دورتها السادسة والثلاثين مجموعة من مبادئ حماية البيانات الشخصية والخصوصية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتمثل المبادئ خطوة أولى نحو ضمان إطار مشترك لتوفير حماية عالية المستوى للحق في الخصوصية، بما في ذلك خصوصية البيانات الشخصية، للأشخاص الذين يعملون في منظومة الأمم المتحدة أو المرتبطين بها أو الذين تعنى بهم المنظومة. وتمهد المبادئ أيضاً الطريق أمام الاضطلاع بمزيد من العمل فيما يتعلق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، بسبل منها قيام فرادى المؤسسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بوضع السياسات المناسبة للخصوصية.

٤٧ - وخلال عام ٢٠١٨، استمرت أنشطة إطار الأمم المتحدة للتشغيل البيئي الدلالي المتعلقة بمشروع الوثائق المعيارية ووثائق الهيئات التداولية. وحقق المشروع، الذي شاركت في رئاسته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومنظمة الأغذية والزراعة وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، إنجازات هامة في العام الماضي. وتقوم العديد من المؤسسات داخلياً باختبار تجريبي للتحول في حفظ الوثائق إلى معيار أكوما انتوسو للغة الترميز الموسعة الذي اعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل الوقوف على أوجه الكفاءة التي سيحققها في عمليات إدارة الوثائق. وفي سياق جهد مشترك مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى محددات رقمية مشتركة للأهداف باعتبارها حجر الزاوية لهيكل المعرفة المقبل في منظومة الأمم المتحدة.

٤٨ - وعملاً بقرارات الجمعية العامة ٦٤/٥٤ و ٢٥٠/٦٩ و ٩/٧٠ و ٢٦٢/٧١، عملت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين على دعم الالتزام الشخصي العميق للأمين العام بتعزيز تعدد اللغات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وعلى دعم جهود وكالة الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، بصفتها منسقة شؤون تعدد اللغات على نطاق الأمانة العامة، من أجل التشجيع على اتباع نهج شامل ومنسق إزاء تعدد اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة، بسبل منها جمع وتبادل السياسات والأدوات ذات الصلة على نطاق كيانات الأمم المتحدة وإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن هذه المسألة في إطار التقارير الاستعراضية السنوية التي يقدمها مجلس الرؤساء التنفيذيين.

٤٩ - وتقوم حالياً أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، بفضل ما توفره المنسقة على نطاق الأمانة العامة من توجيه ومساهمات فنية، بإعداد صفحة شبكية عن تعدد اللغات لاستضافتها على موقع مجلس الرؤساء التنفيذيين على الإنترنت، ومنصة تعاونية لتبادل المعلومات بشأن تعدد اللغات بين مؤسسات

الأمم المتحدة. وتقوم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً بتوفير الدعم للمنسقة من أجل إنشاء شبكة من الجهات المهمة بتنسيق شؤون تعدد اللغات.

رابعاً - مواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٠ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعرض البيانات المالية لمنظومة الأمم المتحدة. وأنشأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشروعاً مشتركاً التمويل على نطاق المنظومة بشأن اعتماد المعايير، من المقرر أن تنفذه فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية. وقامت جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأربع والعشرين التي اعتمدت المعايير بتنفيذها وما زالت تتلقى آراء غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات، مما يدل على التزام منظومة الأمم المتحدة بمواصلة الامتثال للمعايير المتطورة وعلى قدرتها على القيام بذلك من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

٥١ - وتواصل فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية التركيز على مواصلة الامتثال للمعايير وتحقيق الفوائد المتوقعة منها، بما في ذلك زيادة إمكانية المقارنة بين سياسات الإبلاغ المالي وممارساته على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، واصلت فرقة العمل في عام ٢٠١٨ تعاونها الجاري مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويواصل المجلس تحديث المعايير وإصدار التوجيهات استجابة لاحتياجات وبيئات المستخدمين المتغيرة. وواصلت فرقة العمل رصد أعمال المجلس، والاطلاع على الإصدارات الجديدة والمشاريع المقبلة وتقديم التعليقات إلى المجلس بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٨، استعرضت فرقة العمل ورقات التشاور ومسودات عرض المعايير الصادرة عن المجلس في مجالات الإبلاغ المالي عن المعالجة المحاسبية للإيرادات والمعاملات غير التبادلية وعقود الإيجار والأدوات المالية وقياسات القطاع العام.

٥٢ - وعقدت فرقة العمل اجتماعها المباشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ ونظرت في مجموعة من المسائل. وتخلل الاجتماع تفاعل مع رئيس وموظفي مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بورقات التشاور حول المعالجة المحاسبية للإيرادات ومصروفات المعاملات غير التبادلية. وتخلل الاجتماع أيضاً تفاعل مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن المسائل والمخاطر الرئيسية المتعلقة بمراجعة الحسابات، والاحتيايل، والمخاطر السيبرانية، ورسائل التعاقد بشأن تدقيق الحسابات، والكفاءة والفعالية. وشملت المجالات الأخرى التي تناولها اجتماع فرقة العمل بيان الرقابة الداخلية، والأعمار الاقتصادية النافعة للأصول، وقياس الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتمثل تلك التفاعلات جزءاً من ولاية فرقة العمل لتيسير الحوار بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان الاتساق في تفسير المعايير وتطبيقها ومواصلة الامتثال لها.

خامساً - تحسين الشفافية والمساءلة

٥٣ - في عام ٢٠١٨، واصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تحسين وظائف وأداء منصتها لإدارة البيانات، وهي بمثابة أداة للاستخدام الداخلي. ونفذت للمرة الأولى عملية جمع بيانات لكل من شبكة الموارد البشرية وشبكة المالية والميزانية من خلال تلك المنصة الآلية. وأنجز خلال العام قدر كبير من

الأعمال لتحسين ضوابط التحقق من صحة البيانات إلى أقصى حد بالنسبة إلى كلتا العمليتين، مما أدى إلى تقليل التدخل البشري وتحسين نوعية البيانات في نهاية المطاف.

٥٤ - وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين شفافية ونوعية البيانات على نطاق المنظومة، أُنجزت مبادرة مشتركة بين اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تتعلق بتصميم "مكعب البيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة" عملها باعتماد ستة من معايير للأمم المتحدة للإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق المنظومة. وتصبح المعايير الجديدة سارية المفعول اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وستمكن من الإبلاغ عن التدفقات المالية المتصلة بالأهداف من جانب فرادى المؤسسات ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وتتماشى المعايير الجديدة مع المبادرة الدولية لشفافية المعونة ومع معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(١٤). وستمثل المعايير أداة قيمة لاتخاذ القرارات المستنيرة على جميع المستويات الإدارية ولتعزيز الشفافية. وبعد اعتمادها جزءاً من خارطة طريق متعددة السنوات نحو إتاحة بيانات أكثر شمولاً وتصنيفاً وتوافقاً مع الأهداف على نطاق المنظومة.

سادساً - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والهيئات الأخرى المشتركة التمويل

٥٥ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال هيئاته الفرعية، الإسهام في برنامج عمل كل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة. وعملاً بالقرار الذي اتخذته لجنة الخدمة المدنية الدولية في دورتها السابعة والثمانين بالشروع في عملية استعراض شامل للعملية الاستشارية وترتيبات العمل في اللجنة، أجرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مناقشات مع أعضاء اللجنة واتحادات الموظفين بهدف تعزيز التعاون بين جميع الجهات صاحبة المصلحة. وجررت المناقشات في إطار فريق اتصال أنشأته اللجنة.

٥٦ - وواصلت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضاً ما درجت عليه من مشاركة في دورات لجنة الخدمة المدنية الدولية وأفرقتها العاملة وفي اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل. وبالإضافة إلى العمل التعاوني المتعلق باستعراض نظام تسوية مقر العمل ومنهجية تحديد أجور الموظفين المعيّنين محلياً، المشار إليه في الفرع الثالث أعلاه، تعاونت الشبكة أيضاً عن كثب، عن طريق فريقها الميداني ومشاركتها في الأفرقة العاملة، مع اللجنة بشأن مسائل منها استعراض تصنيفات مراكز العمل من حيث المشقة والاستحقاقات الميدانية الأخرى.

٥٧ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة تعاونهما وحوارهما القائمين منذ عهد طويل، وذلك أساساً من خلال المشاورات الجارية أثناء إعداد الاختصاصات المتعلقة بالتقارير وأثناء صياغة التقارير ذاتها.

(١٤) في الفقرة ٨٠ من قرارها ٢٤٣/٧١، دعت الجمعية العامة إلى "نشر البيانات الموقوتة والموثوقة القابلة للتحقق والمقارنة على نطاق المنظومة وعلى صعيد فرادى الكيانات". وفي تقريره عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع (A/72/124-E/2018/3)، دعا الأمين العام إلى "تنسيق نظم الإبلاغ والبيانات بين الكيانات بغية تيسير الإبلاغ والمساءلة ووضوح النتائج الجماعية على مستوى المنظومة" (الفقرة ٤٦) وإلى "الانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة" (الفقرة ١٠٨).

سابعاً - الاستنتاجات

٥٨ - خلال عام ٢٠١٨، ساهم مجلس الرؤساء التنفيذيين بانتظام في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدفع عجلة عملية تحقيق التكامل والاتساق على نطاق مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية دعماً للولايات والأولويات الحكومية الدولية. ونظراً لأن النظام المتعدد الأطراف لا يزال يواجه تحديات تزداد تعقيداً، سعت منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الدول الأعضاء عن طريق تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وتحسين المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة وبت روح الابتكار فيها؛ وتعزيز التحضير على نطاق المنظومة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها، واضعة في اعتبارها على الدوام مبادئ الميثاق ورفاه الناس الذين تعنى بهم.